رئيسة «الجنائية

وأضافت «الأهم ألا ندع هذا يكون بداية زوال سيادة القانون الدولي».
وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكاني والمحامي السنغالي عبد اللّه سيي الثلاثاء، في إطار حملة إدارة ترامب ضد ما اعتبرت بأنها «هيئة فاسدة ومسيسة بشكل خطير».
وتمنع هذه الإجراءات أكاني والمحامي السنغالي عبد اللّه سيي من دخول الولايات المتحدة وإجراء أي معاملات في النظام المالي الأميركي.
ويأتي بيان أكاني، وهو أول تعليق علني لها منذ فرض العقوبات، بعد أن هاجمت المحكمة الجنائية الدولية الولايات المتحدة بشدة الأربعاء، معتبرة الإجراءات بأنها «هجوم سافر» على استقلال المحكمة.
وتأتي الخطوة الأخيرة من واشنطن عقب عقوبات فرضتها على العديد من مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، والتي ينظر إليها على أنها رد فعل إلى حد كبير على تحقيقات المحكمة المتعلقة بإسرائيل.

الأمم المتحدة

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده دوجاريك في نيويورك، الليلة قبل الماضية، لمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني الذي يصادف 19 أغسطس/ آب، حيث قدم إحاطة حول التطورات في الشرق الأوسط.
ونقل دوجاريك تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مشيرا إلى استمرار ورود تقارير عن مقتل مدنيين فلسطينيين في غزة أو إصابتهم أو تعرضهم لأشكال أخرى من الأذى جراء الغارات الجوية الإسرائيلية والقصف المدفعي وإطلاق النار.
وأوضح أن أربع من كل خمس أسر تواجه مستويات حرجة أو كارثية من الجوع في أماكن الإيواء التي تعاني أصلا من نقص الوقود والطاقة والمستلزمات المنزلية الأساسية.
وأكد أن هذه القيود تؤثر بشدة على قدرة السكان على النوم، وإعداد الطعام، والاستحمام، وتخزين الغذاء والمياه، وتأمين إضاءة كافية، والتعامل مع درجات الحرارة.

الرئيس يرحب

وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الامن 2334، كما يشكل خطوة بالغة الخطورة ضمن سياسة الاستيطان والضم وفرض الأمر الواقع، وتهديدا مباشرا لإمكانية تجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ودعا الرئيس الدول الموقعة على البيان، والاتحاد الأوروبي، وأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي كافة، إلى ترجمة هذه المواقف إلى خطوات وإجراءات عملية وملموسة لوقف تنفيذ مخطط E1 وجميع الأنشطة الاستيطانية، وارهاب المستوطنين، وعدم الاعتراف أو التعامل مع أية إجراءات أو تغييرات تفرضها إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها غير شرعية، يتطلب موقفا دوليا حازما وفاعلا يضمن احترام القانون الدولي ويوفر الحماية لشعبنا الفلسطيني وحقوقه المشروعة. وشدد الرئيس على أن القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة تشكل وحدة جغرافية وسياسية واحدة، وهي أرض دولة فلسطين المحتلة، وأن الاستيطان والضم لن ينشئا حقا ولن يغيرا الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة.
وجدد الرئيس تمسك دولة فلسطين بالسلام العادل والشامل القائم على حل الدولتين والمستند إلى الشرعية الدولية، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية شعبنا الفلسطيني وحقوقه المشروعة وأرضه المحتلة، والعمل على تجسيد استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

«مركزية» فتح

وقالت إن «فتح»، وهي تنعى أحد أبنائها الأوفياء، فإنها لا تنعى رجلا عابرا في مسيرة النضال، بل قامة فتحاوية ووطنية حملت اسم فلسطين، وانتمت إلى صفوف الحركة، وظلت وفية لعهدها وقضيتها.
وأوضحت أن الشهيد أبو الرعد كان من أبناء الحركة المخلصين، وعنوانا للوفاء والانتماء والثبات، وأن كل المحاولات الرامية إلى صناعة روايات مضللة تستهدف الإساءة إلى «فتح» أو النيل من تاريخ مناضليها، هي محاولات بائسة ويائسة، لن تنال من عراقتها، ولن تهز ثقة جماهير شعبنا بها، ولن تنتقص من سيرة رجالها الذين كتبوا تاريخ فلسطين بدمائهم وتضحياتهم.
وشددت الحركة على أن دماء الشهيد «أبو الرعد» ليست رقما في قائمة طويلة من ضحايا العدوان، وإنما هي شاهد جديد على حقيقة الاحتلال وسياساته القائمة على الإعدام والاقتحام وهدم البيوت والاستيلاء على الأرض وتهجير المواطنين وتقطيع أوصال المدن والقرى والمخيمات.
وأشارت إلى أن الاحتلال تجاوز كل الخطوط الحمراء، وأصبح يمارس القتل وكأنه فوق القانون، ويقتحم البيوت وكأنها ساحات حرب، ويستولي على الأرض وكأنها بلا أصحاب، ويستبيح الإنسان الفلسطيني وكأن العالم قد منحه حصانة مفتوحة من العقاب.
وأدانت «فتح» هذه الجريمة النكراء، محملة حكومة الاحتلال وقواتها المسؤولية الكاملة عن جريمة اغتيال الشهيد القائد فتحي خازم، وعن كل الجرائم المتواصلة بحق أبناء شعبنا الفلسطيني.
وطالبت المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والدول والقوى الفاعلة في العالم، بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والعمل الفوري على وقف جرائم الاحتلال والاعتداءات المتواصلة على شعبنا، ومحاسبة مرتكبي جرائم القتل والإعدام الميداني وانتهاك القانون الدولي.
وشددت الحركة على أن الصمت الدولي أمام هذه الجرائم لم يعد مجرد عجز سياسي، بل أصبح غطاء لاستمرارها، وأن استمرار الاحتلال في الإفلات من العقاب لن يؤدي إلا إلى المزيد من الدماء والدمار وعدم الاستقرار.
وقالت «فتح»: «إننا اليوم نودع رجلا من رجال الحركة، ومن أبناء فلسطين الذين اختاروا أن يكونوا حيث تكون القضية، نودعه شهيدا، كما يليق برجال فتح، ونرفع اسمه عاليا في سجل الشهداء والمناضلين، فالرجال يرحلون، ولكن المبادئ التي حملوها تبقى، والشهداء يغيبون عن أعيننا، لكن أسماءهم تبقى محفورة في ذاكرة الوطن».
وأكدت الحركة أنها ستبقى وفية لشهدائها ولشهداء شعبنا، وأن تبقى راية فلسطين وراية الحركة مرفوعة خفاقة فوق أرض فلسطين.

تقرير: جيش

البيان بمديح للجيش وقوات الأمن إثر تراجع الإرهاب الفلسطيني»، تطرق بعد ذلك إلى «ظواهر صعبة جدا لخرق القانون وأعمال عنيفة من جانب أقلية صغيرة بين المستوطنين اليهود».
ووفقا لموقع «عرب 48»، أشغل كاتس بعد ذلك الرأي العام الإسرائيلي بأنه طالب الجيش بتقديم خطة لنقل صلاحيات إنفاذ القانون ضد المستوطنين الإرهابيين من الجيش إلى الشرطة، لكن ضباط شرطة قالوا إن نقل هذه صلاحيات الإنفاذ لا يمكن تنفيذها لأنه لا توجد صلاحية للشرطة بالعمل في المناطق «أ» و«ب» في الضفة المحتلة.
وأضاف ليمور أن الجيش قدم خلال المداولات تفاصيل حول إرهاب المستوطنين ضد الفلسطينيين، وفي مركزها أن المستوطنين نفذوا 682 اعتداء إرهابيا، وفي العام 2025 نفذوا 867 اعتداء إرهابيا، وفي النصف الأول من العام 2026 ارتفع عدد الاعتداءات الإرهابية اليهودية إلى 636 اعتداء، وأنه في العام 2025 أصيب 41 فلسطينيا جراء الإرهاب اليهودي، دون ذكر عدد الشهداء الذي قتلهم المستوطنون، وأنه منذ بداية العام الحالي استشهد 4 فلسطينيين وأصيب 61 آخرون جراء الإرهاب اليهودي.
وحسب ليمور، فإن المداولات عقدت في أعقاب اقتحام مستوطنين ساحة منزل في بلدة قصرة وإقامة بؤرة استيطانية فيها، وكذلك «على خلفية تحذيرات الجيش الإسرائيلي من فقدان سيطرة ميداني».
ونقل ليمور عن مندوبي الجيش في المداولات، وبينهم رئيس أركان الجيش وقائد القيادة الوسطى ومنسق أعمال حكومة الاحتلال في المناطق المحتلة، قولهم إن إرهاب المستوطنين هو «عامل مركزي لإثارة غليان»، وأنه «واضح أن الأنشطة غير القانونية التي نفذت في قرى فلسطينية تخرج الجمهور الفلسطيني من عدم اكتراثه وتشكل أساسا للتحريض ضد إسرائيليين (أي مستوطنين) وضد قوات الأمن وضد دولة إسرائيل، ومن شأنها أن تؤدي إلى تصعيد تدريجي ستكون له تبعات بعيدة المدى على الوضع الأمني الإسرائيلي».
وأضاف أن الجيش حذر خلال المداولات من أنه إذا لم تنفذ عملية تشارك فيها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من أجل السيطرة على إرهاب المستوطنين، فإنه «يوجد تخوف كبير من اشتعال الوضع قريبا».
وبحسبه، أشار مندوبو الجيش في المداولات إلى أنه إلى جانب الضرورة الملحة لعمليات تنفذها أذرع الأمن بشكل فعال وحازم أكثر، «لا يمكن تجاهل الصمت المدوي من جانب منتخبي الجمهور (أي المستوى السياسي الإسرائيلي) أو أسوأ من ذلك، بتجاهل الدعم الواضح (لإرهاب المستوطنين) في المناطق (أ) و(ب) التي تؤدي إلى الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين».
ولفت ليمور إلى أنه توجد عدة أمور تحتاج إلى توضيح في تحذير الجيش ، «والأمر الأول هو التحذير من أن الجمهور الفلسطيني يفقد الصبر وقد ينشط «.
وأضاف: «يوجد تراجع في جودة الحياة، نتيجة لعدم إدخال عمال فلسطينيين للعمل في إسرائيل»، لم يؤد إلى توتر أمني، بينما «الآن يحذرون في الجيش من هذا قد يحدث نتيجة الإرهاب اليهودي، الذي يعتبره الفلسطينيون في الضفة أنه دمج بين حرب دينية وجهد خفي لطردهم من المنطقة بهدف الاستيلاء على أراضيهم».
وتابع ليمور أن «الأمر الثاني هو أن الجيش يشير إلى عجز الدولة في التعامل مع الأحداث. وهذه الأمور لا تقال بوضوح، لكنها موجهة أيضا إلى الشرطة الإسرائيلية التي تتهرب في السنوات الأخيرة بكل طريقة من مواجهة المشاغبين اليهود، وإلى الشاباك الذي يبحث عن حلول بديلة لا تؤدي إلى النتائج المرجوة».
وأشار إلى أنه «في خلفية ذلك، هناك قرار كاتس في بداية ولايته بعدم المصادقة على اعتقالات إدارية لليهود المشتبهين بالإرهاب، وسلب أداة مركزية تعتبر رادعة جدا».
وأضاف أن «الأمر الثالث هو أن الجيش الإسرائيلي مطالب بتوجيه قوات كبيرة جدا في مكافحة الإرهاب اليهودي، على حساب مكافحة الإرهاب الفلسطيني وعلى حساب جبهات أخرى».
وأشار إلى أن «الأمر الرابع يتعلق بالانتقادات غير المألوفة ضد المستوى السياسي، ففي الأسبوع الماضي قال مسؤول إسرائيلي إن للإرهاب اليهودي يوجد ذراع عسكري يعمل في الميدان وذراع عسكري في الحكومة والكنيست، وتم التعبير عن ذلك في المواجهة العلنية بين كاتس وقائد القسادة الوسطى، التي أدت إلى إقالة الأخير (وتراجع كاتس لاحقا) وألمحت للمتطرفين أن القيادة السياسية إلى جانبهم وليست إلى جانب الجيش».

نواف سلام

جنوب صور فتزامن تفجير في مشاع البلدة مع سقوط عدد من القذائف أفيد بأنها أُطلقت من مواقع إسرائيلية في طير حرفا وشمع.
وفي بيت ياحون أقدمت قوات الاحتلال على إحراق عدد من المنازل بينما شهدت الخيام تمشيطا بالرشاشات الثقيلة والمتوسطة بالتزامن مع تحرك آليات إسرائيلية داخل البلدة، كما جرى تفجير منزل في حي الجلاحية.
وفي شبعا ألقت مسيرة إسرائيلية قنبلة صوتية باتجاه أحد رعاة الماشية ما أدى إلى إصابته فيما واصل الطيران المسيّر تحليقه على علو منخفض فوق الضاحية الجنوبية وصولًا إلى بيروت .
ويأتي تصعيد الأمس امتدادا لما شهدته المنطقة ليل الخميس - الجمعة حين شن طيران الاحتلال الإسرائيلي سلسلة غارات على محور تلال علي الطاهر وموقع الدبشة ودوحة كفرمان في النبطية بالتزامن مع قصف مدفعي متقطع واستمر التصعيد حتى ساعات الصباح الأولى.
وفي مقابل التصعيد الميداني جاءت زيارة رئيس الحكومة نواف سلام إلى الجنوب حيث تفقد ثكنة بنوا بركات في صور واجتمع بقيادة الجيش في قطاع جنوب الليطاني قبل أن يلتقي عددا من أبناء القرى الحدودية .
سلام أكد أن الحكومة تعمل على استعادة الدولة لسيادتها الكاملة وبسط سلطتها على جميع أراضيها معتبرا أن «وجود الجيش اللبناني في الجنوب ليس مجرد انتشار عسكري بل هو حضور للدولة وأن كل موقع ينتشر فيه الجيش هو موقع تستعيد فيه الدولة سيادتها وسلطتها وهيبتها».
ومشددا على أن استعادة السيادة لا تكون إلا ببناء دولة قادرة وجيش واحد قوي، أضاف سلام: «نريد لهذا الجنوب كما لكل لبنان أن يكون تحت سلطة الدولة الواحدة وأن يكون المواطن اللبناني فيه آمنا لأن عنده جيشا يحميه وأن تنعم البلاد بالاستقرار مع استعادة الدولة ومؤسساتها الدستورية لقرار الحرب والسلم». من جهته أكد وزير الدفاع ميشال منسى أن الهدف الأول للمفاوضات هو تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان، مشددا على دور الجيش كعنوان للكرامة والوحدة الوطنية وصمام أمان للاستقرار .
وفي السياق الحكومي كشف نائب رئيس الحكومة طارق متري في مقابلة تلفزيونية أن مجموعة من الدول أبدت استعدادها لمساعدة الجيش اللبناني عند دخوله المناطق التي يخليها جيش الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب لكنه أشار إلى أن إسرائيل تعترض على هذه الخطوة.
وقال متري إن إسرائيل تعترض على الكثير من الدول الراغبة في مساعدة الجيش اللبناني وتحدث عن تصلب إسرائيلي واضح تجاه قوات «اليونيفيل»، مؤكدا أن لبنان لا يريد أن يبقى جنوب البلاد من دون جهة دولية تراقب التطورات فيه . واعتبر متري أن إسرائيل غير مستعدة لإظهار حسن نية بشأن المفاوضات واتفاق الإطار مع لبنان، مؤكدا في الوقت نفسه أن قرار الحكومة تثبيت مفهوم الدولة قرار لن تتراجع عنه لكن الحكومة لا تريد تنفيذ قراراتها بالقوة بما قد يعرّض الوحدة الوطنية للخطر .
وفي ما يتعلق بإيران اعتبر متري أن التدخلات الإيرانية تشكل اعتداء على سيادة لبنان، مؤكدا أن لبنان يريد التفاوض عن نفسه وصولا إلى استعادة سيادته بالكامل وتثبيت السلم الأهلي .
وعلى خط مواز دخلت الولايات المتحدة سياسيا وماليا على خط التصعيد بإعلان رزمة عقوبات جديدة مرتبطة بإيران وحزب اللّه، حيث أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على عشرة أشخاص قالت إنهم ينشطون ضمن شبكة تتولى نقل الأموال النقدية إلى حزب اللّه عبر أفراد يستخدمون رحلات تجارية بين لبنان وتركيا والإمارات وإيران.
وحسب الخزانة الأميركية فإن حزب اللّه والجهات المرتبطة به يعتمدون مجموعة من الأساليب لتأمين التمويل ونقله في المنطقة من بينها تهريب النفط والأنشطة التجارية غير المشروعة وبيع السلع وتحويل كميات كبيرة من الأموال نقدا . كما ربطت واشنطن الشبكة بالمسؤول المالي السابق في «فيلق القدس» بهنام شهرياري الذي قالت إنه توفي، مشيرة إلى أن هذه الشبكة كانت إحدى القنوات التي استُخدمت لنقل الدعم إلى مجموعات تصفها الولايات المتحدة بأنها مرتبطة بإيران .
وفي خطوة متزامنة مع العقوبات على شبكة التمويل أعاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي إدراج حزب اللّه وفق الأمر التنفيذي 13224 وتعديلاته باعتباره يعمل لصالح فيلق القدس أو بتوجيه منه أو تحت إشرافه . وتأتي هذه الإجراءات الأميركية في وقت يشهد فيه الجنوب تصعيدا ميدانيا متواصلا بالتوازي مع تحرك لبناني رسمي لتكريس دور الدولة والجيش في الجنوب فيما تتمسك بيروت ببقاء القوات الأممية ومواصلة دورها في مراقبة الوضع على الأرض بالتزامن مع استمرار المفاوضات بشأن الانسحاب الإسرائيلي وآلية انتشار الجيش اللبناني والقوات الدولية في المنطقة.

بريطانيا وأستراليا

على النظر في هذه القضية سريعا وجديا ومحاسبة المسؤولين. ويعد الإعلان الصادر عن الجيش الإسرائيلي في 19 آب/أغسطس بشأن عدم البدء بأي تحقيق جنائي في ملابسات تلك الضربة، وغير المرفق بأي توضيحات، مخزيا». وأكدت الدول الثلاث أن لضحايا «تلك الحادثة وذويهم الحق في العدالة وفي مساءلة المسؤولين، وسنواصل المطالبة بأجوبة باسمهم».
واستشهد العمال السبعة، وهم ثلاثة بريطانيين وأميركي-كندي وبولندي وأسترالي وفلسطيني، بعد إشرافهم على الإفراغ الجزئي لسفينة أتت من قبرص على متنها 300 طن من المساعدات الغذائية.
وأثار استشهادهم موجة استنكار عالمية ودعوات لضمان أمن الطواقم الإنسانية في غزة.
وأقر جيش الاحتلال الإسرائيلي بسلسلة من الأخطاء على مستويات عدة، غير أن تحقيقا أوليا خلص الأربعاء إلى «انعدام الشبهات المعقولة في سلوك إجرامي». واعتبرت المنظمة الخيرية التي مقرها في الولايات المتحدة أن القرار «لا يتماشى مع واقع الحال» وهو «مهين بشدة»، مطالبة بـ«لجنة مستقلة» لإجراء التحقيق باعتبار أن الجيش «لا يمكنه أن يحقق بمصداقية في سلوكه الخاص».
والخميس، أعربت أستراليا عن «استياء شديد» إثر إغلاق التحقيق واستدعت السفير الإسرائيلي لديها.

تركيا تصدر

وأوضح أن أوامر اعتقال صدرت بحق نتنياهو وموسكوفيتش في 14 تموز/ يوليو 2026 بتهم الإبادة الجماعية، ما دفع وزارة العدل التركية إلى مطالبة وزارة الداخلية التركية بالسعي للحصول على نشرات حمراء من الإنتربول بحق المشتبه بهما، لافتا إلى أن الوثائق ذات الصلة أُرسلت أيضا إلى وزارة الخارجية التركية. ولفت غورليك إلى أن نتنياهو وموسكوفيتش يخضعان للمحاكمة بسبب أفعال مزعومة تتعلق بـ«التدخل المسلح ضد مدنيين يقدمون مساعدات إنسانية إلى غزة في المياه الدولية واحتجاز ناشطين».
وأشار إلى أن التهم تشمل «جرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والحرمان المشدد من الحرية، والإيذاء العمد، والتعذيب، والإضرار بالممتلكات، والسرقة المشددة، واختطاف وسائل النقل» مضيفا «لن نسمح بالتستر على الجرائم المرتكبة في غزة أو حماية المسؤولين عنها بدرع الإفلات من العقاب، وسنستخدم بحزم جميع الوسائل المتاحة بموجب القانون الوطني والدولي».
والنشرة الحمراء، هي طلب تُصدره المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» لأجهزة إنفاذ القانون حول العالم، لتحديد مكان شخص مطلوب واعتقاله مؤقتا، في انتظار تسليمه أو ترحيله.
وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي هاجمت أسطول الصمود العالمي المتجه إلى قطاع غزة، واعترضت سفنه في المياه الدولية، حيث حاصرت السفن واقتحمتها واعتقلت المشاركين فيها، في 29 أبريل/نيسان 2026، وتجددت العملية في 18 أيار/ مايو أثناء اقتراب الأسطول من غزة.
ولم يقتصر الاعتداء على اعتراض السفن، إذ أفاد مشاركون بعد الإفراج عنهم بتعرضهم للضرب والإهانات وسوء المعاملة والحرمان من الطعام والماء والدواء، كما تحدث بعضهم عن إصابات وآثار جسدية نتيجة فترة الاحتجاز. وأثارت هذه المعاملة إدانات وانتقادات حقوقية، فيما طالب خبراء في الأمم المتحدة بضمان سلامة المشاركين واحترام حقوقهم.
وفي 20 مايو/أيار 2026 نشر وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرف ايتمار بن غفير مقطعا مصورا ظهر فيه ناشطون وهم مقيدو الأيدي ومجبرون على الجلوس والركوع على الأرض، بينما كان السجانون يتعاملون معهم بطريقة مهينة.
وقوبل تصرف بن غفير بإدانات دولية واسعة، واستدعاء لسفراء إسرائيل في عدة عواصم أوروبية وعالمية، ودعوات لفرض عقوبات حقوقية عليه، في حين قالت منظمات حقوقية إن المشاهد توثق الإذلال وسوء المعاملة، إلى جانب شهادات لاحقة من بعض المشاركين عن تعرضهم للعنف أثناء الاحتجاز. ووصف مكتب نتنياهو الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بـ«دكتاتور معاد للسامية»، متعهدا أن إسرائيل «ستواصل التصدي بقوة لمحاولات تركيا زعزعة استقرار المنطقة».
وأفاد مكتب نتنياهو في بيان بأن «إردوغان ديكتاتور معاد للسامية ارتكب مجازر بحق الأكراد ويؤيد مجزرة منظمة حماس الإرهابية، ويقمع شعبه»، مشيرا الى أن «إسرائيل ستواصل التصدي بقوة لمحاولات تركيا زعزعة استقرار المنطقة ولأي تهديد لأمنها»، ومنددا بما اعتبره «نفاق تركيا».
واتهم نتنياهو أمس إردوغان في بيان بالإنجليزية بالسعي إلى «توسيع نطاق عدوانه على إسرائيل ليشمل سوريا». وأضاف البيان «إن إسرائيل لن تتسامح مع ذلك».

استشهاد المناضل

فجر أمس، برصاص قوات الاحتلال في مدينة جنين. وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال داهمت منزل المواطن خازم بمنطقة الدوار الرئيسي وسط مدينة جنين، وأطلقت الرصاص الحي عليه ومنعت مركبة الإسعاف من الوصول إليه، وتركته ينزف حتى استشهاده واحتجزت جثمانه.
وقالت شاهدة عيان لم تفصح عن هويتها لوكالة الأنباء الفرنسية إن قوات الاحتلال داهمت المنزل قرابة الساعة 2,30 فجرا، عندما كان متواجدا في المنزل مع ابنه الصغير البالغ 10 سنوات.
وأضافت الشاهدة التي تقطن في الطابق السفلي لمنزل خازم أن جنود الاحتلال «اقتحموا باب منزله وطلبوا منه رفع يديه إلا أنه رفض»، مشيرة إلى أنهم أطلقوا صوبه سبع رصاصات و«سحلوه على الدرج وهو ينزف وأخذوه معهم». وزعم جيش الاحتلال أن الشهيد حاول طعن أحد جنوده «إرهابي مسلح بسكين طعن أحد جنوده».
وأفادت وزارة الصحة باستشهاد الفتى كريم سند شلالدة (17 عاما)، متأثرا بإصابته برصاص مستوطنين في بلدة سعير شمال شرق الخليل. وذكرت مصادر محلية لـ«وفا»، أن مجموعات كبيرة من المستوطنين المسلحين اعتدت على منازل المواطنين في خربة حمروش، وأطلقت الرصاص الحي بكثافة باتجاه المواطنين، ما أدى إلى إصابة شلالدة في منطقة الصدر، وصفت حالته بالخطيرة، قبل الإعلان عن استشهاده، فيما أصيب مواطن (70 عاما) بالرصاص الحي خلال العدوان. وأضافت أن المستوطنين أشعلوا النار في أحد المنازل، ما أدى إلى احتراقه.
واستشهد الشاب إبراهيم محمد كوارع (29 عاما)، مساء أمس، عقب إصابته برصاص قوات الاحتلال في منطقة قيزان النجار، جنوب مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة. وأفادت مصادر طبية، بوصول جثمان الشهيد كوارع إلى مجمع ناصر الطبي. وأصابت قوات الاحتلال برصاصها فتى في الصدر والظهر، خلال اقتحامها بلدة الزبابدة جنوب جنين، واعتقلت 18 مواطنا من الضفة المحتلة. كما أصيب خمسة مواطنين بجروح، وأحرقت آليات ومعدات، في اعتداءات نفذها مستوطنون إرهابيون في مناطق متفرقة جنوب الخليل وذكرت مصادر ان مجموعة من المستوطنين المسلحين اعتدت بالحجارة على منازل المواطنين في منطقة «دير شمس»، قرب بلدتي الظاهرية والسموع جنوب الخليل، ما أدى إلى إصابة خمسة مواطنين بجروح، وسرقة عدد من رؤوس الأغنام. وأضافت أن المستوطنين اعتدوا على مركبة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر ، وحطموا زجاجها، ومنعوها من الوصول إلى المصابين.
واعتدت مجموعة أخرى من المستوطنين على محجر للمواطن خالد الزعارير في المنطقة الواقعة بين وادي الرخيم ووادي اجحيش التابعة لبلدة السموع، وأحرقت عددا من الآليات والمعدات، بعد أن خطت على جدرانه شعارات عنصرية تتوعد العرب بالموت والترحيل.
واقتحمت مجموعة من المستوطنين مسكن المواطن إبراهيم الجبارين في منطقة شعب البطم بمسافر يطا، وأتلفت ممتلكاته.
واعتدى مستوطنون على مواطن في بلدة بيت فوريك شرق نابلس، وعلى شاب في بلدة شعفاط شمال القدس المحتلة، وعلى مركبات المواطنين في أطراف قرية المغير شمال شرق رام اللّه.
وواصل مستوطنون، أمس، ولليوم الثالث عشر على التوالي، محاصرة عدد من المنازل في بلدة قصرة جنوب نابلس، وسط حماية من جيش الاحتلال، في محاولة للاستيلاء عليها وفرض أمر واقع في المنطقة.

الرئاسة: المسجد

مكان عبادة خالصا للمسلمين، وعلى ضرورة صون حرمته والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، في ظل الوصاية الهاشمية الكريمة، ورفض جميع المحاولات الرامية إلى المساس به أو تغيير هويته ومكانته.
وحذرت من خطورة استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، بما في ذلك الاقتحامات، وأداء الطقوس التلمودية، ورفع الأعلام، والحفريات، وفرض القيود على وصول المصلين، معتبرة أن هذه الممارسات تمثل تصعيدا خطيرا واستفزازا لمشاعر المسلمين في فلسطين والعالم.
وأكدت الرئاسة أن استمرار هذه الانتهاكات بحق المقدسات يتطلب موقفا دوليا حازما وفعالا، يلزم إسرائيل بوقف جميع اعتداءاتها وإجراءاتها غير القانونية، واحترام حرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى وسائر المقدسات.
وجددت الرئاسة التأكيد على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، وأن المسجد الأقصى المبارك جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير هوية المدينة أو فرض أمر واقع جديد على مقدساتها مرفوضة وغير شرعية.

«الخارجية» الأميركية

وأشار إلى أن «استقرار الضفة الغربية يحافظ على أمن إسرائيل، ويتماشى مع هدف الإدارة الأميركية المتمثل في تحقيق السلام في المنطقة».
وكان ترامب، قال في 26 تشرين الثاني 2025، إنه لن يسمح لإسرائيل بضم الضفة الغربية، بعد تلويح أعضاء في حكومة الاحتلال بذلك لنسف أي آفاق لحل قيام الدولتين.

السعودية والأردن

المحتلة. وأكدوا في بيان مشترك، أمس الجمعة، رفضهم الكامل لمخطط «E1» الاستيطاني، وما يرتبط به من أنشطة استيطانية شرق القدس الشرقية المحتلة.
وجددوا إدانتهم للانتهاكات وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، بدعم من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته، مؤكدين أن هذه الممارسات لا تنتقص بأي حال من الأحوال منحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، كما أنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الإقليمي والدولي.
وحذر وزراء الخارجية من أن مخطط «E1»، يشكل تصعيدا خطيرا من شأنه المضي قدما في التوسع الاستيطاني والضم، وتقويض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما يهدد قابلية تجسيد دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وقابلة للحياة، على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.
واعتبروا أن هذه الإجراءات تشكل تحديا مباشرا للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام، وفي مقدمتها خطة الرئيس دونالد ترامب للسلام الشاملة، بما تتضمنه من رفض قاطع للضم والتهجير القسري، فضلا عن الآليات المتوخاة لتنفيذها. وجدد الوزراء التأكيد على أن حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يظل السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، محذرين من أن الإجراءات الرامية إلى تقويض هذا الحل من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تصعيد التوترات، وتهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وتقويض فرص تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.
وأعربوا عن دعمهم للجهود الرامية إلى ضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير الدولية المناسبة وفرض العقوبات على الكيانات والأفراد المسؤولين عن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك مخطط «E1» الاستيطاني، وكذلك الجهات التي تدعم أو تسهل أو تنفذ سياسات التوسع الاستيطاني والضم.
ودعوا إلى وقف أي دعم أو تمويل يسهم في إنشاء المستوطنات غير القانونية أو توسيعها أو ترسيخها، مشددين على أن غياب المساءلة يسهم في استمرار الانتهاكات، ويقوض بصورة أكبر فرص تحقيق سلام عادل وشامل. وحث وزراء الخارجية على اتخاذ إجراءات فورية لوقف مخطط «E1» الاستيطاني، وإلغاء جميع التدابير المتخذة في إطاره، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة.
وطالبوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجميع الدول والجهات الدولية ذات الصلة إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم بموجب القانون الدولي، واتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف التوسع الاستيطاني غير القانوني، وضمان حماية الشعب الفلسطيني، وصون حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وتجسيد دولته المستقلة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام اللّه
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر